

International Journal of Civilizations Studies & Tolerance Sciences

Vol 2 Issue 1 (2025)

Pages 34 - 45

Available at

www.emiratesscholar.com

باحثي الامارات
EMIRATES SCHOLAR
مركز بحوث ودراسات
RESEARCH & STUDIES CENTER

الحكم الذاتي: المفاهيم والنماذج والتحديات

Hicham Ismaili

جامعة سيدي محمد بن عبد هلا بفاس , بكلية العلوم القانونية واالقتصادية واالجتماعية بفاس طالب باحث بسلك, الدكتوراه بمختبر الدراسات السياسية والقانون العام

ARTICLE INFO

KEYWORDS

الحكم الذاتي، السيادة، الأمة، الاتحاد، النظام الدولي

HOW TO CITE

Ismaili, H. (2025). الحكم الذاتي :المفاهيم والنماذج والتحديات. International Journal of Civilizations Studies & Tolerance Sciences, 2(1), 34-45.
https://doi.org/10.54878/x3vs9d21

ABSTRACT

أصبح الحكم الذاتي الخيار المفضل لدى العديد من الدول عبر العالم لإدارة ومواجهة الصراعات والنزعات الانفصالية وكإطار لتعزيز التعايش داخل المجتمعات، عبر توفيره حكمًا ذاتيًا خاصًا للأقليات المتمركزة إقليمياً. وبدلاً من كونه مؤسسة قائمة بذاتها، غالبًا ما تتم دراسة الحكم الذاتي كشكل من أشكال اللامركزية والفيدرالية أو كنقطة نهاية في عمليات بناء السلام. وللمساعدة في التوضيح المفاهيمي للحكم الذاتي وإظهار نماذجه وتطبيقات المتنوعة، يحلل هذا البحث النماذج والاستخدامات المتنوعة للحكم الذاتي الإقليمي (الحكم الذاتي الديمقراطي، وما بعد الصراع، والمتداخل، والإداري، والثابت والديناميكي). مع الإشارة إلى أهم التحديات التي تواجهه في ظل النظام العالمي.

Double-blind peer review by independent reviewers.

Received: 15 Jan 2025, Accepted: 19 May 2025, Published: 22 Jun 2025

*Corresponding author: hichamili16@gmail.com

Copyright: © 2025 by the author. Licensee Emirates Scholar Center for Research & Studies, UAE.
Open access under the Creative Commons Attribution (CC BY) license
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

مقدمة:

تنبع فكرة مركزية الدولة ذات السيادة في مواجهة النزعات الانفصالية من مفهوم "الأمة" بمعنى الدولة ذات السيادة أو المجتمع السياسي المستقل، هذا الاستقلال الذي هو ضد أي فرضية لنظام دولي لا يحترم سيادة الدول عبر ما يسمى ب"تقرير المصير". فقد أبان مفهوم "تقرير المصير" عبر الممارسة الدولية على أنه يشكل أساسا غير كاف لبناء طريق نحو السلام ومواجهة الصراعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو مثل "منزل سويفت" الذي وصفه كانط بأنه "المنزل الذي بناه المهندس المعماري بناء مثاليا ظاهريا وفقا لقوانين التوازن، غير أنه بمجرد أن وقف عليه عصفور انهار". وفي مقابل المطالب الانفصالية التي تهدد الامن والسلام بالعديد من المناطق حول العالم، برز مفهوم بديل ويشكل حلا وسطا بين الإلحاق والانفصال، وهو ما يطلق عليه بالحكم الذاتي. ففي إطار السياق التاريخي المعاصر، برزت مطالب العديد من الأقليات في مختلف أنحاء العالم بأشكال ودرجات مختلفة من الحكم الذاتي. وقد خلقت نماذج هذا الشكل من اللامركزية، موضوعًا مثيرًا للجدال بشأن مدى استيعابه للتنوع العرقي أو اللغوي أو الديني... في كل من الأدبيات الأكاديمية والمجال السياسي. وفي حين أن مجموعة الأعمال العلمية حول تجارب الحكم الذاتي ضخمة ومتوسعة، فإن الإطار المفاهيمي للحكم الذاتي ونماذجه وتحدياته وممارساته الفضلى لا تزال محل نقاش. فنظام الحكم الذاتي لايزال يشكل كائنا غريبا في المجتمع الدولي وفي الممارسة السياسية. فرغم وجود وحدات سياسية محددة جغرافياً وتتمتع بدرجات متفاوتة من الحكم الذاتي في العديد من الدول في مختلف أنحاء العالم، من أنتشيه إلى كتالونيا وهونج كونج وزنجبار. ومع ذلك، فإنه لا يوجد إجماع واضح بين علماء السياسة حول ماهية الحكم الذاتي وكيفية تنزيله. وبدلاً من ذلك، هناك مجموعة من الأسئلة والمناقشات حوله، وهي: هل يشكل الحكم الذاتي وحدات فرعية من الاتحاد أم كيان سياسي من نوع مختلف؟ ما الغرض منه - حل الصراعات العرقية أو وسيلة لتحقيق "تقرير المصير" بالنسبة للبعض؟ هل هناك قواسم مشتركة تحدد ماهية الحكم الذاتي؟

وفي هذا الصدد، فإن الهدف الرئيسي لهذا البحث هو تفسير أهم خصائص الحكم الذاتي ونماذجه المختلفة كأداة لاستيعاب التنوع وحل الصراعات، وتوفير فهم أفضل للتطورات النظرية والعملية في هذا المجال، من خلال اعتماد منهج بنيوي لتقييم مزايا وعيوب ترتيبات الحكم الذاتي القائمة في بعض الدول، واستكشاف التناقضات بين النظرية والممارسة. وذلك عبر توضيح الأهداف والنماذج المتنوعة للحكم الذاتي، وما هي أوجه التشابه بينها، وكيف تختلف؟ وما الذي يمكن أن تحققه أشكال مختلفة من الحكم الذاتي للأقليات بشكل واقعي، وما هي بعض التحديات المحتملة في ظل النظام العالمي؟

ويقدم المحور الأول من هذا البحث بعض الأسس المفاهيمية وأهم نماذج الحكم الذاتي في الممارسة العملية، في حين يقدم المحور الثاني أهم التعريفات المقارنة لمفهومي الأمة والاتحاد في مواجهة النزعات الانفصالية لدى الكيانات الفرعية المتمعة بالحكم الذاتي، مع إبراز أهم التحديات الرئيسية المتعلقة بإعمال الحكم الذاتي على أرض الواقع.

أولا. الإطار المفاهيمي للحكم الذاتي:

سيتم تحليل أهم الجوانب المفاهيمية المرتبطة بالحكم الذاتي مع تفسير خصائصه.

الجانب المفاهيمي:

يتطلب أي ترتيب لإقامة الحكم الذاتي دولة راغبة في تقاسم جزء من سلطاتها وسيادتها المستقلة بسبب ظروف وسياقات مختلفة) الإرث التاريخي، أو المنطق الجيوسياسي، أو المخاوف الأمنية، أو الالتزام بالإنصاف أو العدالة، أو الحفاظ على التنوع (مع كيان أو أكثر من الكيانات الفرعية للدولة (1). وينشأ الكيان الفرعي للدولة غالبا بسبب التعبئة السياسية أو التحريض على الانفصال لجزء من سكان الدولة المهتمين بالحفاظ على الخصائص العرقية أو اللغوية أو الدينية أو الثقافية أو القانونية أو الإقليمية التي تميزهم، إما داخل وحدة إقليمية أو خارجها. وبعبارة أخرى، فالتنوع الهوياتي داخل الدولة الواحدة ليس مجرد حقيقة واقعة، بل له أيضًا أهمية سياسية، حيث تشكل الأساس للتعبئة السياسية التي تؤدي إلى ظهور مجتمعات شبه سياسية تطالب بالاعتراف بها من أجل انشاء نظام مؤسساتي يوفر درجة معينة من الحكم الذاتي. والنتيجة المترتبة على هذا النظام برمته هي إنشاء مجتمع سياسي جديد بالدولة، من أجل محاولة التوفيق بين الديمقراطية والتنوع عبر عدم احتكار مبدأ تقرير المصير من طرف الفئات المطالبة بالاعتراف بها ككيان فريد ومختلف. ومن هنا ينشأ شرطان مؤسسيان مهمان لأي ترتيب لإنشاء الحكم الذاتي، وهما: "الاعتراف الرسمي، والتمكين"، وكلاهما يُنظَر إليهما باعتبارهما عنصرين حاسمين لإنشاء ولاستدامة الحكم الذاتي. فمن جهة يفترض "الاعتراف الرسمي" إنشاء الكيان داخل الدولة كوحدة إدارية إقليمية، أو شخص قانوني (بموجب القانون العام) أو مجموعة من المؤسسات ذات الوضع القانوني الواضح. ومن جهة أخرى، يمكن أن تتنوع الترتيبات المؤسساتية لتفعيل الحكم الذاتي المتمتع بنسبة من تقرير المصير الداخلي (حيث تعتمد المجتمعات شبه السياسية بنفسها قانونها الخاص)، من الحكم الذاتي المحدود (السلطة المفوضة لاتخاذ القرارات ذات الطبيعة التنفيذية ضمن حدود القانون المعمول به على مستوى الدولة)، إلى الإدارة الذاتية (للمؤسسات ذات الأهمية من وجهة نظر الاستدامة الذاتية مثل المدارس ووسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية وهيئات الإدارة المحلية والمستشفيات، إلخ). وفي حين أن الاعتراف يكون واضحًا بشكل منتظم عبر اعتماد وضع قانوني للحكم الذاتي، فإن "التمكين" غالبًا ما ينطوي على إجراءات عملية غير محصورة، مما يجعل حدود مفهوم الحكم الذاتي غامضة إلى حد ما.

كما أن نجاح أي ترتيب للحكم الذاتي يمكن قياسه من خلال مؤشرين رئيسيين، وهما: أولا، تعزيز استقرار الترتيب الإجمالي للحكم الذاتي، وثانيا، المساهمة في تحقيق الاستمرارية الذاتية المرغوبة للمجموعة المستهدفة منه. ويتعزز الاستقرار إذا نجح المجتمع السياسي الوطني في دمج الكيانات الفرعية المعترف بها رسمياً في مشروع

الأقليات، وخاصة الجماعات ذات الأقليات العرقية، والمترابطة من خلال النسب المشترك أو الثقافة أو المعتقدات. ويهدف الحكم الذاتي الإقليمي كذلك إلى مساعدة المجموعات المميزة على رؤية نفسها ليس فقط كأقليات وطنية، ولكن كأغلبية إقليمية قادرة على إدارة شؤونها الخاصة. فالحكم الذاتي يوفر إطارا ذاتيا للحكم -تحكم الأقليات نفسها وتخيل نفسها كأغلبية داخل حدودها الاقليمية القائمة- على عكس الانفصال، وهو ما لا يصل إلى حد السيادة الكاملة. كما أن الحكم الذاتي الإقليمي قائم في العديد من مناطق العالم وضمن مختلف الأنظمة السياسية، والتاريخ حافل بترتيبات مماثلة في الدول المتعددة القوميات والإمارات المرتبطة بها. وأول مثال حديث على ذلك هو منح جزر أولاندÅland، التي تشكلت في سنة 1921 في ظل عصبة الأمم حكما ذاتيا داخل دولة فنلندا. وفي سنة 1946، وافقت إيطاليا على منح حقوق خاصة للمتحدثين باللغة الألمانية في جنوب تيرول South Tyrol. ومنذ ذلك الحين، انتشر نظام الحكم الذاتي الإقليمي على مستوى العالم. وقد يكون الحكم الذاتي مكرساً في الدستور الوطني، أو قد يوجد في عدد لا يحصى من القوانين. ومما لا شك فيه، فإن الحكم الذاتي الإقليمي مؤسسة شديدة التنوع والمرونة(5).

وتتمتع المناطق الخاضعة للحكم الذاتي عادةً بصلاحيات اقتصادية، مثل إعداد وتحويل الميزانية، وإيرادات الموارد، والقدرة على تحصيل الضرائب وتحديدها. ويمكن لبعض المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي اقتراض الأموال وإدارة الديون، وتحديد أسعار الفائدة. أما من الناحية السياسية، قد تميز تلك المناطق بوجود أحزاب جهوية وأنظمة انتخابية وسياسات هجرة مختلفة شيء ما عن الدولة المركزية. وعلى الصعيد الدولي، قد تنضم إلى منظمات دولية أو تشارك فيها (6). وتتمتع معظم المناطق الخاضعة للحكم الذاتي بصلاحيات ثقافية واسعة، حيث تشرف على القوانين المنظمة للغة والتعليم، والشؤون الدينية، والتقاليد والقيم الثقافية. كما يختلف الحكم الذاتي من وقت لآخر، حيث قد يُنظر إليه على أنه اتفاق ثابت لمرة واحدة، أو هو حوار وتفاعل ديناميكي مستمر يتكيف مع التحديات المستجدة، ويزعم أندري ليكورز André Lecours الأستاذ بجامعة اوتاوا بكندا أن "مفتاح إضعاف أنظمة الحكم الذاتي للنزعة الانفصالية هو قدرتها على التكيف والتوسع مع مرور الوقت" (7).

وبالتالي فإن الحكم الذاتي قد يختلف بشكل كبير من دولة لأخرى وحسب السياقات، عبر صلاحيات متنوعة، مما يجعل دراسته أمرًا معقدا. كما أن الأدبيات العلمية حول الحكم الذاتي منقسمة على نحو مماثل. وبشكل أكثر تحديدًا، يتم التعامل مع الحكم الذاتي باعتباره شكلًا من أشكال اللامركزية، حيث يتم تسليم جزء من السلطات للحكومات دون الوطنية. كما تتم مناقشة المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي كحالات من الفيدرالية والفيدرالية العرقية. ومعظم الكتب المخصصة لموضوع لحكم الذاتي عبارة عن مجموعات من دراسات الحالة التي تقدم لمحات عامة مفاهيمية ثم دراسة حالات معينة، معظمها حول أمثلة غربية، إلى جانب دراسات اللامركزية والفيدرالية، والسياسة العرقية، والتعددية الثقافية، وحل النزاعات ودراسات السلام. وهذا يشير إلى أهمية الموضوع، ولكن أيضًا إلى سياسي مشترك تدعمه المجتمعات شبه السياسية المكونة له، وهو ما ينعكس في حقيقة مفادها أن الوكلاء السياسيين الذين يمثلون الدوائر الانتخابية للكيانات الفرعية قد يفقدون الاهتمام بتقرير المصير الخارجي أو النزعة الانفصالية(2).

ولغرض هذا البحث، يتم تعريف الحكم الذاتي الإقليمي على أنه عبارة عن منح للحكم الذاتي لكيان إقليمي داخل الدولة، والذي يتميز بتنوع عرقي وثقافي و/أو إقليمي كبير. وينبع هذا التعريف العملي من خلال الإجابة على ثلاثة أسئلة رئيسية، وهي:

لماذا تلجأ بعض الدول إلى منح أقاليم تابعة لها وضع الحكم الذاتي؟ فعادة يكون الدافع الأساسي لإضفاء الطابع المؤسسي على الحكم الذاتي ناتج عن التنوع الثقافي و/أو الإقليمي أو إنهاء صراع. وفي الممارسة العملية، تشمل أسباب منح الحكم الذاتي أيضا حالات كان فيها التنوع الإقليمي بمثابة محرك رئيسي بالتزامن مع التنوع الثقافي (على سبيل المثال جزيرة جرينلاندGreenland) فمنذ أواخر ستينيات القرن العشرين، كان هناك شعور متزايد في جرينلاند بأن الجرينلانديين بحاجة إلى الاعتراف باختلافهم الثقافي عن الدنمارك والدنماركيين، بالتزامن مع ظهور حركات الحقوق المدنية على مستوى العالم إلا جانب قراران سياسيان محددان ومكرسان لرغبة سكان منطقة الجرينلاند بالمطالبة بالحكم الذاتي. أولاً وقبل كل شيء، تقديم ما يسمى بمعيار مكان الميلاد في سنة 1964 والذي بموجبه يحدد مكان الميلاد (الدنمرك أو جرينلاند) راتب الأجير. فإذا ولد الشخص في الدنمارك، فسيكون الراتب المدفوع له لنفس الوظيفة أعلى مما لو كان قد ولد في جرينلاند. ثانيًا، إغلاق منجم الفحم بمدينة كوليسات على جزيرة ديسكو من قبل البرلمان الدنماركي ومجلس مقاطعة جرينلاند في سنة 1968 على أساس أن منجم الفحم كان يعد بأنه غير ذي منفعة اقتصادية. وكان إغلاق السلطات الدنماركية لمناجم ومدينة بأكملها جزءًا من عملية تفكيك الهوية الجرينلاندية، وأدى إلى ظهور مطالبات بالحفاظ على الهوية الجرينلاندية أو إعادة تأسيسها ومعارضة السلطات الدنماركية. وقد أدى استياء الجرينلانديين من هذه القرارات وغيرها من القرارات المماثلة إلى زيادة المطالب بالحكم الذاتي السياسي في جرينلاند، وهو ما عززته الهوية الجرينلاندية المتزايدة (3).

من يمارس الحكم الذاتي؟ في كل الأحوال، حتى وإن كان التنوع الثقافي البارز سياسياً هو السبب وراء وجود العديد من أنظمة الحكم الذاتي الإقليمية، فإن موضوع الحكم الذاتي هو دائماً يعني مجموع سكان الكيان الإقليمي (كوسيلة لتمكين أقلية وطنية متميزة ثقافياً بشكل حصري)، والتي تتشكل في هذا الكيان باعتبارها أغلبية إقليمية (4).

2.تفسير إطار الحكم الذاتي:

يعتبر الحكم الذاتي الإقليمي حلاً وسطاً بين الانفصال والدمج، فضلاً عن كونه شكلاً من أشكال اللامركزية، حيث يمنح عادة للأقليات المتمركزة إقليمياً. وهكذا يشير الحكم الذاتي الإقليمي إلى صلاحيات "خاصة" غير متكافئة للحكومات التي تمثل أقليات مميزة. ومن الأهداف الأساسية للحكم الذاتي هو حماية وتمكين

والاتحاد في كتالونيا، والتحالف الفلمنكي الجديد، واتحاد الشعب في فلاندرز. وقد تواجه هذه الأحزاب منافسة من الأحزاب الوطنية، أو فروعها الإقليمية. ويمكن أن تساهم الحكومات التي تتمتع بالحكم الذاتي في بناء الدولة وتمارس الضغوط على الأقليات على الصعيد الإقليمي، ومن الأمثلة على ذلك ما شهدت كيبيك عند صعود حزب قومي محافظ ومعادٍ للتعددية الثقافية، وهو ائتلاف Coalition Avenir Québec أفينير كيبيك، الذي يدعوا إلى الحد من الهجرة واستيعاب الأقليات. ومن بين الأحزاب الأكثر تطرفاً حزب Vlaams Belang فلامس بيلانج في فلاندرز، وهو حزب يميني متطرف ومعادٍ للتعددية الثقافية يطالب بقدر أوسع من الحكم الذاتي والاستقلال عن بلجيكا (9).

كما أن النموذج الديمقراطي للحكم الذاتي، يعني أن العملية السياسية التي يشارك فيها المواطنون (بشكل نشط و/أو سلبي) يجب أن تؤثر بشكل فعال على القوانين والسياسات التي يخضعون لها. لكن من جهة اخرى كما أشار أستاذ العلوم السياسية روبرت داهل Robert Dahl في كتابه "الديمقراطية وانتقاداتها 1989" بأن "العملية الديمقراطية عبارة عن رهان على احتمالات تعلم المواطنين، من خلال العمل بشكل مستقل، كيفية التصرف بشكل صحيح." ووفقًا لهذه الفكرة، يمكن للمواطنين أن يروا أنفسهم مشاركين في مشروع ديمقراطي للحكم الذاتي إلى الحد الذي يمكنهم من التعرف على القوانين والسياسات التي يخضعون لها وتأييدها باعتبارها قوانينهم الخاصة، لكن ينبغي أن يتم ذلك في إطار ديمقراطية رقابية تجعل من الممكن تصور الحكم الذاتي الديمقراطي كمسألة استجابة ليس للرأي العام الفعلي، كما ينعكس في لحظة معينة، ولكن للرأي العام المدروس، كما يتشكل ويتطور بمرور الوقت. ومن جانب آخر، يعد الانفصال الدائم بين مصالح المواطنين والقوانين والسياسات الفعلية التي يتعين عليهم الخضوع لها بالمناطق الخاضعة للحكم الذاتي من شأنه أن يعزلهم عن المجتمع السياسي ككل. ففكرة الاغتراب أو الغربة السياسية هذه هي التي يتم يجاوزها عبر صياغة مشروع ديمقراطي للحكم الذاتي الذي يمكن أن يكون موجهًا للعمل في مجتمعات متعددة الثقافات والاعراق(10).

2.الحكم الذاتي في مرحلة ما بعد الصراع:

لقد برز الحكم الذاتي كخيار أساسي للتغلب على الصراعات الانفصالية العنيفة، حيث يوفر حلاً وسطًا بين وحدة الدولة والاستقلال. وقد يشبه الحكم الذاتي بعد الصراع الحكم الذاتي الديمقراطي، وخاصة عندما تميز سياقات ما بعد الصراع بتنظيم الانتخابات وإنشاء الأحزاب الجهوية. علاوة على ذلك، تميزت العديد من حالات الحكم الذاتي الديمقراطي بلحظات من العنف، مما أدى إلى طمس الخطوط الفاصلة بين النوعين إلى حد ما. ولكن هناك مؤشرات تميز بين هاذين النوعين، وهي أن الحكم الذاتي في مرحلة ما بعد الصراع عادة ما يتم إنشاؤه كجزء من اتفاق سلام، وغالبا ما ينطوي على وسطاء خارجيين، وغالبا يكون غير ليبرالي بشكل خاص، حيث تتشكل قاعدة القادة والنخب السياسية من المقاتلين والانفصاليين السابقين. وقد تُكلف السلطة المتمتعة بالحكم الذاتي بإعادة الإعمار بعد الحرب، وربما بدعم دولي. ومن الأمثلة على ذلك أيرلندا الشمالية (المملكة تشتته، حيث يتم سحب الحكم الذاتي في اتجاهات مختلفة ويفتقر إلى المناقشة العلمية المتخصصة. كما لم يشهد العالم قط منطقة تتمتع بحكم ذاتي ديمقراطي في طريقها إلى الانفصال، فكان استقلال تيمور الشرقية وجنوب السودان وبنجلاديش وإريتريا نتيجة لرفض الاعتراف بالحكم الذاتي وليس العكس. ورغم أن نتائج الاستفتاءات في اسكتلندا وكيبيك كانت متقاربة، وأن استطلاعات الرأي في كاتالونيا وبوغانفيل تشير إلى رغبة في الاستقلال، فإن الحكم الذاتي لم يؤد بعد إلى الانفصال، ولكن يؤدي غالبا إلى المطالبة بمزيد من السلطات مع وجود بعض النزعات نحو الانفصال. وعلى هذا فإن الحكم الذاتي غالبا يدير بدلاً من أن يحل المطالب الانفصالية والتوترات بين الجماعات. ولكنه يعمل على تحقيق أهدافه، لأن السماح بالحكم الذاتي قد يضع الدولة المضيفة في صورة إيجابية، ويقلل من التهديدات المحتملة للأقليات، ويجبر الانفصاليين على تحمل مسؤوليات الحكم، ويكشف عن الانقسامات بين الجماعات الأقلية.

وهكذا، فإن الحكم الذاتي الإقليمي يشكل أداة مهمة لاستيعاب الأقليات العرقية واللغوية والدينية وغيرها من الأقليات المتمركزة إقليمياً. وهو مؤسسة عالمية متنامية تنطوي على جوانب إيجابية وسلبية متنوعة. ومع ذلك، تظل المعرفة الاكاديمية بالحكم الذاتي الإقليمي محدودة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أنه يتم تناوله في العديد من الأدبيات العلمية ويركز على عدد محصور من الحالات الغربية. وهناك حاجة حقيقية إلى فهم أفضل للأشكال والفوائد والمخاطر العديدة للحكم الذاتي الإقليمي(8).

ثانيا. النماذج الرئيسية للحكم الذاتي:

سيتم التطرق إلى خمسة نماذج رئيسية للحكم الذاتي المعمول بها في التجارب الدولية، مع تحديد جوانبها الإيجابية والسلبية.

1.الحكم الذاتي الديمقراطي:

عندما يتم البحث في نظام الحكم الذاتي الديمقراطي، فإن الحالات الأكثر بحثاً، تميل إلى أن تكون في الدول الغربية. وهذا يشمل نموذجي لآلاند (بفنلندا) وجنوب تيرول (بإيطاليا)، وكلاهما يضم أقليات تتحدث اللغات السائدة في البلدان المجاورة وتتمتع بحقوق خاصة. وربما تكون الأمثلة الثلاثة الأكثر بروزًا للحكم الذاتي الديمقراطي هي كيبيك (كندا)، وكتالونيا (إسبانيا)، واسكتلندا (المملكة المتحدة)، مع أمثلة أخرى بما في ذلك فلاندرز (بلجيكا)، وويلز (المملكة المتحدة)، وجزر فارو (الدنمارك)، وجزر الأزور وماديرا (البرتغال)، وجاليسيا (إسبانيا).

فالحكم الذاتي الديمقراطي ينشأ عادة عندما تحشد الأقليات العرقية التي تتمتع بتاريخ من الحكم الذاتي قواها للمطالبة بالاعتراف بها كسلطة سياسية. فالحكم الذاتي الديمقراطي قد يتوسع ببطء من خلال العديد من الاتفاقيات والقوانين والمفاوضات المستمرة. وعادة ما تتميز مثل هذه الأنظمة بوجود أحزاب جهوية تتضمن برامجها حماية الثقافة المحلية والقومية الإقليمية. وتشمل بعض الأمثلة على ذلك، الحزب والكتلة الكيبيكية؛ والحزب الوطني الأسكتلندي؛ وحزب التقارب

ISSN: 3007-6382 - https://doi.org/10.54878/x3vs9d21

وروسيا وميانمار بالعديد من المناطق الخاضعة للحكم الذاتي من الدرجة الثالثة، مثل سيبسونجبانا، وهي مقاطعة تتمتع بالحكم الذاتي للتايلانديين العرقيين في الصين.

ولأن معظم النماذج تقتصر على المناطق التي تتمتع بالفعل بحكم ذاتي خاص، فلا يوجد سوى عدد قليل من الأمثلة على مناطق مستقلة أو ذاتية الحكم المتداخلة داخل المناطق الخاضعة أصلا للحكم الذاتي. ففي كاتالونيا، تعد فال داران منطقة جبلية نائية لها لغتها الأوكيتانية الخاصة. وفي سنة 1990، تم الاعتراف بفال داران ككيان مستقل له لغة مميزة داخل كاتالونيا من قبل حكومة إقليمية يقودها قوميون كاتالونيون. وفي الوقت نفسه، تتمتع الأقلية اللادينية في جنوب تيرول بإيطاليا بوضع خاص، مع سلطات تتعلق باللغة والتعليم والتمثيل السياسي. وفي اسكتلندا، هناك نزعة استقلالية متنامية لجزر هيبريدس وأوركني وشيتلاند، وهي جزر ذات اقتصادات مختلفة (النفط البحري وصيد الأسماك) بالإضافة إلى سماتها الثقافية الغيلية والنرويجية. وفي سنة 2013، تم اعتماد إعلان ليرويك Lerwick Declaration من قبل الحكومة الاسكتلندية لمنح الحكم الذاتي لتلك الجزر. يوجد في الصين العديد من المحافظات والمقاطعات والبلدات المستقلة، بما في ذلك العديد منها داخل المقاطعات المستقلة من الدرجة الثانية، مثل محافظة إيلي الكازاخستانية المستقلة داخل شينجيانغ (13).

ويتم تنزيل الحكم الذاتي المتداخل، عبر تفويض السلطة إلى وحدات إدارية أصغر حجما، والتي على الرغم من افتقارها إلى بعض السلطات الرسمية، إلا أنها قادرة مع ذلك على لعب أدوار جوهرية ورمزية مهمة في ممارسة الحكم. وهذا النموذج من الحكم الذاتي تستخدمه غالبا الاقلية الإقليمية لحماية وتعزيز هوياتها الوطنية. فلكل الأقليات أقلياتها الخاصة، وبالتالي يوفر الحكم الذاتي المتداخل وسيلة لإدارة التوترات بين الأغلبية والأقلية في المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي.

4.الحكم الذاتي الإداري:

هناك شكل رابع من أشكال الحكم الذاتي مختلف، وله سمات فريدة، ونادراً ما تتم مناقشته كشكل من أشكال الحكم الذاتي. ففي الحكم الذاتي الإداري، لا ينطوي الحكم الذاتي على الأقليات العرقية أو التهديد بالانفصال، بل يوجد بدلاً من ذلك لأغراض الكفاءة الإدارية والاقتصادية. وهذا هو النوع الوحيد الذي ينتهك السمة التعريفية للحكم الذاتي الذي يمثل الأقليات العرقية المميزة. وباعتباره شكلاً من أشكال اللامركزية الإقليمية غير المتماثلة لحكومات إقليمية مميزة، فيجب مناقشته كشكل من أشكال الحكم الذاتي. فالحكم الذاتي الإداري قد يتخذ أشكالاً عديدة؛ أولاً، هناك حكم ذاتي قد تتمتع به عاصمة الجهة خاصة صلاحيات موسعة، وقد يتم تزويد تلك الجهة بميزانيات أعلى وسلطات موسعة من أجل توليد الإيرادات وإنشاء أنظمة انتخابية مميزة وتعيين مسؤولين تنفيذيين بصلاحيات أوسع. وتتمتع مدن عاصمة الجهة بالقدرة على التمكين بسبب التحديات الإدارية المميزة (الكثافة) والأهمية الرمزية وقدرات تعزيز الإيرادات.

فالحكم الذاتي في المناطق العاصمية الخاصة يميل إلى أن يكون مدفوعاً من قِبَل السلطة التنفيذية، وربما الشركات. فمنطقة بوتراجايا الخاصة في ماليزيا تديرها شركة المتحدة)، ومنطقة الباسك (إسبانيا)، وآتشيه (إندونيسيا)، وميندناو (الفلبين)، وبوغانفيل (بابوا غينيا الجديدة)، ومنطقة كردستان (العراق). وقد نرى أيضًا كشمير (الهند) كمثال قبل إلغاء الهند للحكم الذاتي الكشميري في سنة 2019، فضلاً عن العديد من الولايات العرقية في ميانمار، حيث تتزايد الصراعات النشطة وتتضاءل.

فالحكم الذاتي بعد انتهاء الصراع عادة ما يتم تأسيسه من خلال اتفاقيات السلام، التي يتم التفاوض عليها بين ممثلي الدولة والكيانات الفرعية، وغالباً من خلال وسطاء من طرف ثالث. وعلى هذا فإن هذا النموذج من الحكم الذاتي ثابت وليس متطوراً، وقد يكون من الصعب تعديله في المستقبل. وعادة ما تنطوي المفاوضات بشأن المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي مع قوات متمردة غير منتخبة، والتي قد تصمم حكماً ذاتياً لصالحها. ومن الأمثلة على الحكم الذاتي باعتباره اتفاق سلام، مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين الانفصاليين في آتشيه والحكومة الإندونيسية، والتي أشرف عليها الرئيس الفنلندي السابق مارتي أهتيساري، والتي تضمنت أحكاماً لتشكيل حكومة مستقلة جديدة (11).

ومع تراجع العنف وانتهاء الصراعات، تبدأ عملية الحكم الذاتي، وعادة ما يكون المقاتلون السابقون على رأس السلطة. وقد تستفيد الحكومات الإقليمية من الدعم الدولي، ولكنها تواجه العديد من التحديات، لأنها قد تفتقر إلى الخبرة في الحكم، إضافة إلى إعادة الإعمار ومواجهة المتطرفين والمفسدين الراغبين في العودة إلى الحرب والتمرد. ففي بعض الحلات توجد أحزاب مرتبطة بجماعات مسلحة، كما هي الحال مع شين فين في أيرلندا الشمالية، أو أحزاباً تقاتل المتطرفين، مثل الحزب القومي الباسكي (إرفين 1999). مما ينتج عنه غالبا تميز الحكم الذاتي بعد الصراع بكونه غير ليبرالي، حيث قد يحكم المقاتلون السابقون بشكل سلطوي ويهيمنون على المعارضة، ويرون في الحكم الذاتي مكافأة لهم لسنوات من الصراع. ومن غير المرجح أن يشهد الحكم الذاتي بعد الصراع الكثير من التحول السياسي، حيث تنشئ الطبقة الحاكمة أنظمة الحزب الواحد، وقد يستخدمون ميزانيات الحكومة كنوع من عائدات وغنائم السلام. ومع ذلك، ينظر علماء السياسة أيضًا إلى ما هو أبعد من الحكم الذاتي باعتباره اتفاقًا لإنهاء الحرب، ونحو كيفية استدامة السلام، حيث من المرجح لاتفاقيات السلام التي تنشئ الحكم الذاتي أن تكون أكثر استدامة من الأشكال الأخرى لتقرير المصير، لأن الحكم الذاتي يمثل التزامًا جادًا وقد يكون من الصعب التراجع عنه. فتقاسم السلطة بين الدولة المركزية والكيانات الفرعية يحد من الصراع ومن العنف على المدى الطويل (12).

3.الحكم الذاتي المتداخل:

إن فكرة الحكم الذاتي المتداخل مستمدة من النموذج الفيدرالي كمثال على ذلك "فيدرالية ماتريوشكا" في روسيا، حيث تعتبر المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي وحدات فيدرالية. حيث يشير الحكم الذاتي المتداخل إلى الحكم الذاتي من الدرجة الثالثة داخل وحدات إدارية لا مركزية من الدرجة الثانية. تتميز الصين والهند

الكتالونيين، كانت كتالونيا تعاني مالياً من كونها جزءًا من إسبانيا. فخلال الفترة الممتدة ما بين 2008-2013، تعرضت كتالونيا لركود اقتصادي عميق للغاية، مع معدل نمو اقتصادي سلبي أو متوسط يساوي -1.5 ومعدل بطالة بلغ ذروته عند 23.1٪ خلال سنة 2013. وبالتوازي مع هذا، فمنذ سنة 2010 كان هناك ارتفاع ملحوظ في دعم المواقف المؤيدة للاستقلال بين السكان الكتالونيين، سواء في استطلاعات الرأي أو عبر الحملات الانتخابية (15). وفي المملكة المتحدة، نفذت حكومة ديفيد كاميرون بقيادة المحافظين تدابير تقشف شملت تخفيضات كبيرة في السياسة الاجتماعية. وكانت تلك التخفيضات لا تحظى بالتأييد الشعبي في اسكتلندا حيث كانت ذكريات حكومات تاتشر المحافظة التي تبنت سياسات نيوليبرالية دون الكثير من الدعم الأسكتلندي لا تزال حية. وفي حملة الاستفتاء بشأن الاستقلال لسنة 2014، كانت إحدى الحجج الرئيسية للجانب المؤيد لاستقلال اسكتلندا هي أن الاستقلال ضروري لحماية السياسات الاجتماعية القائمة من استراتيجيات التقشف والخصخصة التي تنتهجها الحكومة البريطانية (16). ومع ذلك، ضربت الأزمة الاقتصادية والمالية أيضًا إيطاليا وبلجيكا لكن نزعة النفصال كانت منخفضة. وبالتالي، لا يمكن للأزمة الاقتصادية بمفردها أن تفسر تعزيز الانفصال في كتالونيا واسكتلندا، على الرغم من أنه من الممكن أن تلعب دورًا في تعزيز مطالب الانفصال السائدة لهذه الحركة، حيث تفاعلت سياساتها مع ديناميكيات سياسية أخرى أكثر جوهرية.

ثانياً، ينبغي استحضار تطور الاتحاد الأوروبي في العقدين الماضيين لتفسير تعزيز هاجس الانفصال لدى مجموعة من الحركات. ومن بين التفسيرات المرتبطة بالاتحاد الأوروبي أن الحركات القومية توقعت ذات يوم اتحاداً أوروبياً يمكن المجتمعات الوطنية الداخلية أن تلعب دوراً في الحكم، لكن هذا الأمل لم يتحقق، لكون الاتحاد الأوروبي يعتبر كياناً على مستويين (الدولة والمؤسسات الفوق حكومية) بدلاً من المجتمع المكون من ثلاثة مستويات (والذي يشمل الجهات)، ومن الواضح أن الحكومات الإقليمية لا تتمتع بأي سلطة ولم يكن لها أي دور تقريبا في معالجة التحديات الأكثر حدة في أوروبا المعاصرة داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي (17). ومع ذلك، إذا لعبت هذه التطورات على مستوى أوروبا دورا حاسما في تحفيز الانفصال في كتالونيا واسكتلندا، فمن المفترض أن تكون هناك نتيجة مماثلة في المجتمعات الوطنية الداخلية الأخرى في غرب أوروبا مثل فلاندرز وجنوب تيرول، ولكن على العكس من كاتالونيا واسكتلندا لم يحدث ذلك.

وبناء عليه، فإن تفسير النتائج السالفة الذكر وأثرها على حدة مطالب الانفصال في كتالونيا واسكتلندا من ناحية، وفي فلاندرز وجنوب تيرول من ناحية أخرى، لابد وأن تكون مرتبطة بالدولة. وبعبارة أخرى، لابد وأن يكون لدى الدولتين الإسبانية والبريطانية شيء مشترك (على الأقل في علاقتهما بكتالونيا واسكتلندا على التوالي) يختلف عن شيء مشترك بين الدولتين البلجيكية والإيطالية في علاقتهما بفلاندرز وجنوب تيرول على التوالي. ففكرة أن التطور المتميز للحركات القومية مرتبط بالدولة ليس شيء مفاجئا، حيث أن الدراسات حول القومية كانت تؤكد بوتراجايا القابضة، وهي هيئة غير منتخبة مكلفة بالتنمية والإدارة. وقد اعتُبِرت سلطة لندن الكبرى براجماتية أكثر من كونها أيديولوجية، وتستجيب لقادة الأعمال وتقدم الابتكارات من خلال المنافسة الشبيهة بالسوق. أما المناطق العاصمية الخاصة، مثل واشنطن العاصمة (الولايات المتحدة)، ومنطقة العاصمة بروكسل (بلجيكا)، وكوبنهاجن (الدنمرك)، ونيامي (النيجر)، ومنطقة العاصمة الأسترالية، من بين العديد من المناطق الأخرى، فإنها لا تميل إلى تعزيز سلطاتها السياسية، بل إنها تتمتع بدلاً من ذلك بوضع الحكومات من الدرجة الثانية (أي الولايات والمقاطعات) أو تطمح إلى ذلك. فالحكم الذاتي الإداري قائم إلى حد كبير لأسباب اقتصادية، خاصة من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي وزيادة النمو الاقتصادي. ففي ماليزيا مثلا، لابوان هي منطقة فيدرالية، تحكمها الحكومة الوطنية من خلال شركة معينة، وتعمل كمركز مالي اقتصادي خارجي. وفي كوريا الجنوبية، جيجو هي مقاطعة على شكل جزيرة تتمتع بالحكم الذاتي، اكتسبت بعض سلطات في سنة 2006 لأسباب جغرافية وثقافية، ولكن إلى حد كبير من أجل النمو الاقتصادي، مما أدى إلى بدء مشروع تطوير مدينة جيجو الدولية. فمعظم المناطق الإدارية المتمتعة بقدر من الحكم الذاتي هي عبارة عن عواصم أو مناطق اقتصادية خاصة. وهناك عدد قليل من المدن المتمتعة بالحكم الذاتي لأسباب سياسية أو غيرها.

وعلى النقيض من جميع أشكال الحكم الذاتي الأخرى، نادراً ما ينطوي الحكم الذاتي الإداري على الأقليات العرقية أو الانفصالية، بل يهتم أكثر بالإدارة الفعالة والإنتاجية الاقتصادية. ونتيجة لهذا، فإن الدراسات حول مثل هذه المناطق محدودة، وتُدرَس من منظور التنمية الاقتصادية فضلاً عن الإدارة العامة. وتحتفظ الحكومات التي تشرف على المناطق الرأسمالية الخاصة والمناطق الاقتصادية الخاصة بسلطات موسعة،وهي أشكال متميزة ونادرة ولكنها غير منظَّمة بشكل موسع كالحكم الذاتي الإقليمي (14).

5.الحكم الذاتي الثابت والديناميكي:

إن النظرية القائلة بأن الاختلاف في قوة نزعة الانفصال لدى الحركات القومية في الديمقراطيات الليبرالية تنبع من "نوعية العلاقة" بين هذه الحركات والدولة، مدعومة بحقيقة أن الحركات الانفصالية اكتسبت قوة في كتالونيا واسكتلندا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بينما لم تفعل ذلك في فلاندرز ببلجيكا وجنوب تيرول بإيطاليا خلال نفس الفترة. ويشير التباين في النتائج بين هذه الاصناف من الحالات إلى أن التفسيرات المحتملة لتعزيز الانفصال المرتبط بالسياقات الأوروبية والعالمية الأوسع تنبثق من خلال مجموعة من المؤشرات، وهي:

أولاً، بدا أن الأزمة المالية والاقتصادية خلال سنة 2008 كانت جزءًا مهمًا من تنامي مطالب الانفصال لدى بعض الحركات الانفصالية. ففي إسبانيا مثلا، التي كانت تعيش أزمة اقتصادية حادة، وكانت كتالونيا واحدة من أكثر المجتمعات المستقلة تضررًا، وخاصة فيما يتعلق بنسبة البطالة. ومن منظور القوميين

كلها أمثلة على مجتمعات وطنية داخلية ازدهرت فيها التيارات الانفصالية للحركات القومية في سياق الحكم الذاتي الموسع. فما الذي يفسر إذن الضغوط الانفصالية القوية في المجتمعات الوطنية الداخلية التي تتمتع بالحكم الذاتي؟ الجواب في الأدبيات حول الحركات القومية في الديمقراطيات الغربية هو عادة أن هذه المجتمعات الوطنية الداخلية لا تتمتع بالحكم الذاتي الكافي. ومثل هذا الموقف منطقي بديهياً: إذا كانت الحركات القومية تريد المزيد من الحكم الذاتي (وهذا ما تريده عموماً)، بشرط أن يمنع ذلك تعزيز الانفصال. وبعبارة أخرى، يبدو من المنطقي أن الحكم الذاتي الشامل من شأنه أن يقلل من الضغوط الانفصالية. ومع ذلك، هناك سبب وجيه للاعتقاد بأن العلاقة بين درجة الحكم الذاتي والانفصال ليست واضحة كما قد تبدو.

وفي الواقع، تتمتع المجتمعات الوطنية الداخلية التي تعرضت لضغوط انفصالية قوية بدرجة عالية من الحكم الذاتي. ومن الأدوات المفيدة لتقييم درجة استقلالية أي مجتمع وطني داخلي (أو أي حكومة إقليمية) هو "مؤشر السلطة الإقليمية". لكن كيف يمكننا تفسير الدفعة الانفصالية القوية في كاتالونيا واسكتلندا وضعف المطالبات الانفصالية في فلاندرز وجنوب تيرول عندما يكون مستوى الحكم الذاتي الذي تتمتع به هذه الحكومات الأربع هو نفسه تقريبًا؟ الاستنتاج الوحيد المحتمل هو أن قوة الانفصال لا يرتبط كثيرا بمستوى ودرجة الحكم الذاتي الذي يتمتع به المجتمع الوطني الداخلي. كما أنه ليس نتيجة لتصميم الحكم الذاتي.

فأحد جوانب الحكم الذاتي الذي لم يجتذب سوى القليل من الاهتمام هو مدى تطوره (أو عدم تطوره) بمرور الوقت أي هل هو حكم ذاتي "ثابت" أم "ديناميكي". والواقع أن الأبحاث حول القومية والاستقلال كانت في معظمها متمركزة حول المتغيرات. أي ما هي الدرجة التي يتطور بها الحكم الذاتي مع مرور الوقت، وما مدى قدرته على التكيف مع الظروف المتغيرة و/أو التوسع التدريجي على نحو يظل متوافقاً مع كيفية تعريف هوية ومصالح المجتمع الوطني الداخلي والتعبير عنها. فهل الحكم الذاتي ثابت في الغالب (أي أنه يمثل تسوية نهائية وحاسمة) أم أنه ديناميكي في الغالب (أي أنه يمثل ترتيباً ليس ثابتاً ولا متقلصاً، بل هو ترتيب يتكيف و/أو يتوسع مع مرور الوقت)؟ وبطبيعة الحال، فحسب أندري لوكورس André Lecours أستاذ الدراسات السياسية بجامعة اوتاوا بكندا فإن الحكم الذاتي ليس ثابتاً تماماً ولا ديناميكياً دائماً، فإذا كانت لدى الأحزاب القومية ومواطني المجتمع الوطني الداخلي أسباب وجيهة للاعتقاد بأن الحكم الذاتي ديناميكي، وأنه يمكن تحسينه في المستقبل، فإنهم يكونون أقل حافزاً لتبني مواقف انفصالية قوية مما لو كانوا يعتقدون أن نظام الحكم الذاتي الحالي هو اقتراح إما أن تقبله أو تتركه، أو أنه يمكن تقليصه أو إلغاؤه تماماً. وفي ظل هذه الظروف، فإن النزعة الانفصالية، وإن كانت من غير المرجح أن تختفي تماماً، سوف تظل هامشية. وعلى النقيض من ذلك، إذا كانت لدى الأحزاب القومية ومواطني المجتمع الوطني الداخلي أسباب وجيهة للاعتقاد بأن نظام الحكم الذاتي ثابت، وأنه تسوية نهائية، وأن التغيير لن يأتي إلا بالاستقلال، فإنهم يصبح لديهم حوافز كبيرة لتبني مواقف انفصالية. وعندئذ يصبح بوسع الأحزاب القومية أن دائمًا على علاقتها بالدولة. وقد زعمت الأدبيات حول الحركات القومية في الديمقراطيات الغربية عمومًا أنه كلما كان استيعاب المطالب القومية بشكل أكثر شمولاً، كلما قل احتمال سعي الحركات القومية إلى الانفصال. وهناك العديد من الاستراتيجيات المختلفة للتكيف التي تتخذها بعض الدولة الديمقراطية الليبرالية، كالاعتراف بالتميز الوطني؛ وتقاسم السلطة في المركز؛ وإعادة التوزيع المالي المفيد للمجتمع الوطني الداخلي؛ والأهم من ذلك، الحكم الذاتي السياسي الإقليمي، الذي يتم تنفيذه إما من خلال الفيدرالية أو ترتيبات الحكم الذاتي.

ومن المفترض أن الاختلافات في استخدام هذه الاستراتيجيات بين كتالونيا واسكتلندا من ناحية، وفلاندرز وجنوب تيرول من ناحية أخرى، يمكن أن تفسر النتائج المتميزة لحدة نزعة الانفصال. ولطالما اعتُبر الاعتراف استراتيجية رئيسية لدرء الانفصال، والفكرة هي أن المجتمعات الوطنية الداخلية تريد في المقام الأول اعترافًا من الدولة بأنها تشكل فئة ثقافية ولغوية متميزة. ومن هذا المنظور، يمكن تفسير التحول الانفصالي الكتالوني بحجة ذات أسس وجودية، بقدر ما يصبح السعي إلى الانفصال وسيلة لتأكيد القومية في غياب أي اعتراف من الدولة على هذا النحو. ومع ذلك، فإن هذه الحجة لا تنطبق على اسكتلندا، التي كانت تعتبر دائمًا أمة من قبل الدولة البريطانية وطبقتها السياسية. وبالتالي فإن بعض أشكال تقاسم السلطة بين المجتمعات في إدارة الدولة، إما من خلال الديمقراطية التوافقية أو الآليات ذات الصلة مثل التناوب بين هذه المجتمعات على المناصب الرئيسية للسلطات، وهي أداة أخرى يتم استخدامها كثيرًا لإبقاء النزعات الانفصالية في الهامش. والفكرة العامة هي أنه كلما زادت السلطة التي يمكن لمجتمع وطني داخلي ممارستها على مستوى الدولة المركزية، قل احتمال رغبته في الانفصال عن تلك الدولة. وقد تنجح هذه الحجة في بلجيكا، التي لديها نظام ديمقراطي توافقي، ولكن هذه الحجة لا تنطبق على جنوب تيرول بإيطاليا التي تتميز بنزعة انفصالية ضعيفة رغم أن مواطنيها لا يتمتعون بقدر مهم من السلطة بالحكومة الإيطالية. وهكذا، فهناك من يعتبر بأنه يمكن مكافحة الانفصال من خلال مخططات إعادة التوزيع العادل للثروات على المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي تنطوي على فكرة مفادها أن الحركات القومية أقل رغبة في الانفصال عن دولة تعزز مصالح مجتمعها. ومع ذلك، في بلجيكا، لم يتخذ أي حزب فلمنكي خطوات نشطة للمطالبة بالانفصال على الرغم من حقيقة أن معظم أعضائه اشتكوا منذ فترة طويلة من انتقال الثروة الفلمنكية إلى والونيا من خلال الضمان الاجتماعي. وقد يزعم البعض أن الديمقراطية الأغلبية من شأنها أن تمنح الفلمنكيين نفس القدر من السلطة، إن لم يكن أكثر، على مستوى الدولة المركزية، لأنهم يشكلون أغلبية ديموغرافية في البلاد.

وبما أن الاختلافات في تنفيذ استراتيجيات التكيف والاستيعاب لا يمكن أن تفسر النتائج المتميزة على قوة الانفصال، فنحن بحاجة إلى النظر في نظام الحكم الذاتي السياسي الإقليمي باعتباره محور استيعاب الدولة الديمقراطية الليبرالية للحركات القومية الانفصالية. ولكن الحكم الذاتي لم يكن كافياً لإخماد الضغوط الانفصالية في الديمقراطيات الليبرالية بكتالونيا، واسكتلندا، وكيبيك التي تشكل

الذي يؤكد على الحفاظ على سيادة الدولة الاتحادية، عبر الجمع بين الوحدة الوطنية من جهة والاعتراف بدرجات متفاوتة من الاختلاف من جهة أخرى، مع التركيز على إنشاء أو تعزيز مشروع مشترك بين الدول المكونة للمملكة المتحدة.

وهذا يقود إلى كيفية تعريف النخب السياسية الإسبانية والبريطانية طبيعة أمتيهما، سواء كانت أحادية القومية في الغالب أو متعددة القوميات. ففي الدستور، يُنظَر إلى الأمة الإسبانية باعتبارها مجموعة من المواطنين في مقابل مجموع الشعوب أو الأمم المختلفة، والموضوع الوحيد للسلطة التأسيسية. وباعتبارها كياناً وطنياً واحداً، تعتبر إسبانيا كياناً غير قابل للتجزئة، ورفضت الحكومات الإسبانية المتعاقبة قبول أفكار حول السيادة المشتركة. وهذا مماثل في المملكة المتحدة، حيث ترفض الحكومات المركزية التخلي عن المبدأ القائل بأن السيادة تكمن في برلمان وستمنستر، الذي يمكنه بالتالي أن يسود في حل أي صراع. والفرق هو أن المملكة المتحدة يُنظَر إليها باعتبارها متعددة القوميات، وتشمل ما وصفه بـ "بريطانية المكونة من أربع دول". وترفض النخب السياسية الاتحادية الانفصال ولكنها تعترف بحق اسكتلندا في تحديد مستقبلها (20).

كما أن النخب الحزبية الإسبانية والبريطانية تظهر فهمًا مختلفًا لمفهوم الأمة. فالخطاب السائد للأحزاب الإسبانية فيما يتعلق بالمجتمع السياسي يؤكد على فكرتين أساسيتين، السيادة الفردية والمساواة بين الإسبان، وهما مترابطتان من خلال النظر إلى إسبانيا باعتبارها دولة أحادية القومية. وهذا يتناقض بشكل حاد مع موقف النخب الحزبية البريطانية، التي تعترف وتقبل الطبيعة المتعددة القوميات للدولة البريطانية، مع وجود هويات فرعية للدولة متداخلة تحت هوية بريطانية أوسع (21).

فالنخب الحزبية في كل من المملكة المتحدة وإسبانيا تتفق بشكل مشترك ضد الانفصال وتؤيد الوحدة الوطنية. ومع ذلك، هناك تباين قوي في التوازن بين الحجج التي تقدمها لتعزيز موقفها. ففي إسبانيا، يسود الخطاب المناهض للانفصال انطلاقا من مركزية الدستور الاسباني، على الرغم من الاعتراف المتزايد داخل التيارات الديمقراطية الاجتماعية واليسارية بالحاجة إلى مشروع دولة أكثر فعالية. وعلى النقيض من ذلك، في حين تنظر النخب الحزبية البريطانية أيضًا إلى الانفصال بشكل سلبي وتؤكد على المخاطر المترتبة عن ذلك، فإنها تعتمد موقفا متقدما نسبياً بواسطة مفهوم الاتحاد، وتتجنب المبادئ العريضة وتركز بدلاً من ذلك على الفوائد العملية. فالنخب الحزبية البريطانية أكثر خبرة، بعد أن تعلمت من تجربة الاستفتاء في سنة 2014، حيث أكدت الحملة الاتحادية تحت شعار "أفضل معًا" على مخاطر وعدم اليقين في الانفصال، ويتحدث الساسة الاتحاديون عن تاريخ مشترك ومؤسسات مشتركة ومستقبل مشترك. وعلى النقيض من الحالة الإسبانية، حيث كان الاهتمام بالقضية الإيجابية لوحدة الدولة ضئيلاً نسبياً، في حين وضعت النخب السياسية البريطانية خططاً لإصلاح وتنشيط الاتحاد. وفي خطاب ألقته رئيسة الوزراء البريطانية السابقة تيريزا ماي: "نحن بحاجة إلى العمل بشكل أكثر ذكاءً وإبداعًا وتماسكًا كحكومة للمملكة المتحدة ملتزمة تمامًا باتحاد حديث في القرن الحادي والعشرين في سياق تسوية مستقرة ودائمة للولاية لتعزيز تزعم بسهولة أكبر أن الدولة غير قادرة أو غير راغبة في الاستجابة للمصالح المتطورة للمجتمع الوطني الداخلي. وباختصار، فإن الحجة القائلة بأن مجتمعهم يعاني من كونه جزءاً من الدولة تصبح أكثر معقولية. وفي ظل هذه الظروف، من المرجح أن تعزز لديهم النزعة الانفصالية (18).

ثالثا. الحكم الذاتي بين تعزيز السيادة ومواجهة تحديات النظام الدولي:

يناقش هذا المحور المفاهيم المعاصرة للأمة والاتحاد التي استخدمتها مجموعة من النخب السياسية ببعض البلدان التي كانت تواجه الحركات الانفصالية، تم الإشارة إلى أهم التحديات التي تواجه تفعيل الحكم الذاتي في سياق النظام الدولي.

المفاهيم المعاصرة للأمة والاتحاد بالدول المانحة للحكم الذاتي:

شاركت مجموعة من الأحزاب السياسية بنشاط في مناقشة موضوع الحكم الذاتي ما بين سنة 2014 إلى سنة 2018 بإسبانيا وفي بريطانيا ما بين سنة 2015 إلى سنة 2019، من خلال التحليل الموضوعي للمناقشات البرلمانية والعامة الرئيسية حول مفهوم الأمة، والمطالبة باحترام السيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية للدولة. وهي فترات محورية بخصوص مطالب كتالونيا واسكتلندا بالانفصال. فلكل حزب فهمه الخاص لمفهوم الأمة والذي يشكل نهجه في التعامل مع التحديات التي تواجهه السيادة الوطنية. وفي حين أن الشعب الإسباني يُعرَّف في الغالب بأنه أمة واحدة غير قابلة للتجزئة من المواطنين المتساوين في الحقوق والواجبات، في المقابل يتم التركيز في بريطانيا عادة على الاتحاد المتعدد القوميات. وهذا الاختلاف الرئيسي في المفاهيم يؤثر على المطالب المختلفة بشأن وحدة الدولة. ففي إسبانيا مثلا، تركز الحجج السائدة ضد الاستقلال على الاعتبارات القانونية ـ كعدم دستورية الانفصال ـ والمطالبات المعيارية التي تربط الانفصال بمعاداة القيم الأوروبية، المتمثلة في احترام الحدود، ونبد الصراع، عبر المشروع الأوروبي المشترك. وفي المملكة المتحدة، تعد المطالب المؤيدة للاتحاد والسيادة أكثر إيجابية وفعالية: فبما أن بريطانيا يُنظَر إليها باعتبارها قوميات مختلفة اختارت طواعية الاتحاد والوحدة، فلا بد من تقديم مبررات مقنعة لاستمرار ذلك الإتحاد.

فالمعيار المحدد للقومية الإسبانية المعاصرة هو "الدستورية"، أو تبرير دستور سنة 1978 باعتباره الأساس الشرعي للحفاظ على النظام السياسي والوحدة في إسبانيا. حيث أصبح الدستور حافزًا ورمزًا لإعادة صياغة القومية الإسبانية ديمقراطيًا. تُعرِّف الأحزاب الإسبانية على مستوى الدولة نفسها بأنها دستورية - أو في حالات أقل شيوعًا، كوطنيين دستوريين -. فقد دافعت الحكومات الإسبانية المتعاقبة بغيرة عن الأمة الإسبانية الموحدة في الدستور، هذا الأخير الذي يعترف أيضًا بالحق في الحكم الذاتي لبعض القوميات والمناطق ويتضمن إشارات إلى شعوب إسبانيا في الديباجة. في حين تستند النخب الحزبية الإسبانية في حججها إلى الدستور، فإن نظراءها البريطانيين يفتقرون إلى أيديولوجية الدولة الرسمية، ويخرطون بدلاً من ذلك في مجموعة متنوعة من المفاهيم، كالهوية البريطانية، والدولة البريطانية المتعددة القوميات، و مفهوم الإتحادية Unionism(19)

للضغط على عملائها وتقديم الحوافز لتسهيل التعاون. وفي المقابل، يتبنى العميل نوع نظام الراعي ويصبح عمومًا مخلصًا للراعي. وفي سياق سياسات القوى العظمى، تعد الرعاية عنصرًا أساسيًا في إنشاء وصيانة الأنظمة المهيمنة. ويتمثل هدف هذه الرعاية في إنشاء شبكة من الشركاء الملتزمين في جميع أنحاء العالم الذين يعملون ويسهلون ظهور الأنظمة المعيارية والسياسية الناشئة.

وتنخرط القوى العظمى في تعزيز الاتصال مع القيادات السياسية في المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي، حيث تشير بعض الحالات إلى أن القوى العظمى رعت وساندت السلطات الحاكمة داخل مناطق الحكم الذاتي الإقليمي. على سبيل المثال، كيف أثرت روسيا على القيادة السياسية للوحدة الإقليمية المتمتعة بالحكم الذاتي في غاغاوزيا Gagauzia لمعارضة محاولة مولدوفا Moldova للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. فقد كانت قيادة منطقة غاغاوزيا، تدافع عن التكامل الأوراسي لمولدوفا بدل التكامل الأوروبي، من خلال تعزيز الروابط مع النخب السياسية وتجاوز السلطات المولدوفية. وتثير مثل هذه الحالات العديد من الأسئلة. كما هي الضمانات التي يوفرها الحكم الذاتي الإقليمي لمنع أو كيفية التعامل مع محاولات القوى العظمى لرعاية السياسيين المحليين بالمناطق الخاضعة للحكم الذاتي؟ (24)

التدخل وإثارة الصراعات:

إن قاعدة "تقرير المصير" تسمح بمراجعة نظام السيادة الإقليمية، مما يسمح للدول بالتصرف خارج حدودها في تناقض مع قاعدة احترام السيادة الإقليمية للدول. ويمكن أن تتم هذه التصرفات طالما أن الدول قادرة على تبرير أفعالها وفقًا لمبدأ "تقرير المصير". وتوضح هذه الحجة لماذا روج المجتمع الدولي بنشاط للحروب المناهضة للاستعمار في قرارات وتصريحات وممارسات ما بعد سنة 1945، في حين يحظر الحروب بين الدول في ميثاق الأمم المتحدة في تناقض صارخ.

فالتباين في ردود أفعال المجتمع الدولي إزاء الانتهاك العنيف للأراضي الدول التي يوجد بها قوميات وحركات انفصالية يرجع إلى العلاقات المعقدة والمتناقضة بين معياري السيادة الإقليمية وتقرير المصير الوطني. كما يتضح في المثال المعاصر والمأساوي لروسيا في حربها على أوكرانيا، وهي نتيجة للآثار المتبقية لتقرير المصير الوطني، وإمكاناته في تعطيل معيار السيادة الاقليمية استناداً إلى المطالبات المعيارية للكيانات الفرعية. وإن التأثيرات المعيارية والعملية لمبدأ تقرير المصير من شأنها أن تلقي الضوء على السلبية النسبية للمجتمع الدولي في الحالات التي تنتزع فيها الدول أراضٍ من الدول المجاورة وتحتل مناطق تضم أفراداً من جنسيتها. وفي إطار السياق التاريخي ، فلقد استغل بسمارك Bismarck قاعدة تقرير المصير على نحو جيد من أجل الحد من المعارضة لحملاته الحربية من أجل توحيد ألمانيا. كما استخدمها هتلر Hitlerبفعالية من أجل ضم النمسا في مارس 1938 ومنطقة السوديت من تشيكوسلوفاكيا في سبتمبر/ من نفس السنة، وفقاً لاتفاقية ميونيخ.

كما ان إحداث نظام الحكم الذاتي كشكل من أشكال تقرير المصير يعد كإجراء وقائي عندما تخشى الدول على "ممتلكاتها الإقليمية" أو حتى عندما يكون بقاءها الغراء الذي يربط اتحادنا معًا." وعندما تولى منصب رئيس الوزراء، تحدث بوريس جونسون عن طموحاته في اتحاد أقوى خارج الاتحاد الأوروبي، قائلاً: "ستكون مملكتنا المتحدة، ثابتة وآمنة، ومما لا شك ستكون ديمقراطيتنا قوية، ومستقبلنا أخضر، ومزدهر، ومتحد، وواثق، وطموح". ويُقدَّم الاتحاد باعتباره مشروعًا بريطانيًا مشتركًا يعود بالنفع على اسكتلندا بثلاث طرق. أولاً، الاتحاد هو مشروع مشترك، مع إنجازات تاريخية ومعاصرة، وأبرزها هزيمة الفاشية وتطوير دولة الرفاهية، وهي الحجة التي ساقتها الأحزاب الثلاثة المؤيدة للاتحاد. ثانيًا، وجد حزب العمال والديمقراطيون الليبراليون أن الاتحاد كان مشروعًا للتضامن، مما سمح بتقاسم المخاطر والموارد في جميع أنحاء المملكة المتحدة. وأخيرًا، تحدثت حجة المحافظين عن التأثير العالمي لاسكتلندا داخل المملكة المتحدة (22).

2.الحكم الذاتي والنظام الدولي:

إن المنافسة بين القوى العظمى وتداعياتها على المجتمع الدولي هي مواضيع ذات أهمية متزايدة عند مناقشة قضايا العلاقات الدولية. واليوم، أصبح التنافس بين الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية سمة مشتركة للأدبيات العلمية والتقارير الإعلامية للشؤون الدولية. حيت تجد الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي في طليعة أجندات سياسات القوى العظمى، مثل جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومنطقة شينجيانغ أويغور المتمتعة بالحكم الذاتي ومنطقة غرين لاند... حيث أصبح دعم الحركات الانفصالية عبر معيار "تقرير المصير" يشكل موضوعاً لـ"النفاق المنظمorganized hypocrisy" حسب عالم السياسة الأمريكي ستيفن دافيد كراسنر Stephen David Krasner. فوفقاً له، "فلو كانت الدول مخلصة حقاً لمبدأ السيادة الوطنية، لكان من الممكن أن تتجنب التدخل مراراً وتكراراً في الشؤون الداخلية للدول الأخرى". كما أن الهشاشة المتأصلة في مفهوم السيادة الوطنية تكشف عن فجوة معيارية يمكن للدول أن تستغلها في سعيها إلى تغيير الوضع الإقليمي الراهن لصالحها عبر التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ورغم أن الدول تفضل تنظيم شؤونها الداخلية وفقاً لقاعدة السيادة الوطنية، ولكنها في بعض الأحيان "مضطرة" إلى التنازل عبر منح الحكم الذاتي لحل صراع أو للاستجابة لمطالب كيانات فرعية. ويمكن للدول التعديلية Revisionist states أن تستغل هذا الاستعداد للتنازل عن السيادة عندما تتمكن من دعم مزاعم مقنعة لمبدأ تقرير المصير الوطني على إقليم معين. وبالتالي، يمكنها استخدام تقرير المصير كذريعة لانتزاع الأصول الإقليمية لدولة أخرى. ومن خلال القيام بذلك، فإنها تجند المبادئ الأخلاقية المزعومة للمجتمع الدولي لتعزيز مصالحها الذاتية (23). وتبرز روابط أو نقاط الاتصال بين الحكم الذاتي الإقليمي والمنافسة بين القوى العظمى. من خلال مجموعة من الروابط، وهي كالتالي:

الدعم الرعاية والتواصل

تشير الرعاية الدولية إلى ظاهرة رعاية الدول للجهات الفاعلة الأجنبية. وتتضمن الرعاية نفوذ القوى العظمى على السياسة الداخلية والائتلافات الحاكمة (العميل)في دولة أخرى. وتنشر القوى العظمى مزيجًا من الوسائل القسرية

تؤيد اللامركزية أو الفيدرالية للدولة. يستبعد المعيار الرابع الأحزاب العرقية التي لا تهتم بالجانب الإقليمي للحكم الذاتي (ولكن، بالأحرى، بحقوق مجتمعاتها (.

ويتم تصنيف الأحزاب الجهوية على أساسين، الأول يستخدم متغيرًا ثنائيًا يرمز إلى ما إذا كان الحزب معتدلاً (مطالبًا بالحكم الذاتي) أو متطرفًا (انفصاليًا). وقد تختلف الأحزاب الأولى بشكل كبير من حيث مطالبات الحكم الذاتي (من مجرد الاعتراف بمنطقتها بسلطات محدودة للغاية إلى المطالبات بسلطات تشريعية ومالية موسعة) ولكنها جميعًا تحترم وحدة وسيادة الدولة المركزية. على النقيض من ذلك، تهدف الأحزاب الأخيرة إلى انفصال منطقتها من أجل تشكيل دولة مستقلة جديدة (أو الانضمام إلى دولة أخرى) (27).

وعلى سبيل المثال، قد نتج عن نقل السلطات من بعض دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الجهات، إلى تنامي تأثير معقد ومتغير على مواقف الأحزاب الجهوية بشأن التكامل الأوروبي. فمن ناحية، يبدو أن الزيادة في صلاحيات الحكم الذاتي الإقليمي تعزز المواقف المؤيدة للتكامل الأوروبي. ومع ذلك، فإن منح المزيد من الصلاحيات للمنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي قد تدفع الأحزاب الجهوية نحو مواقف أكثر انفصالية. فقد تغيرت العلاقة بين الأحزاب الجهوية والتكامل الأوروبي بشكل جوهري لأن هذه الأحزاب تغيرت (من حيث العدد والتنوع الإيديولوجي)؛ ولأن سلطات مؤسساتها المرجعية (أي الدول) تغيرت؛ ولأن التكامل الأوروبي تغير، وانتقل من البعد الاقتصادي إلى البعد السياسي/الدستوري، دون أن يتخذ الشكل الذي كانت العديد من الأحزاب الجهوية تأمله (أي ادماجها في اتخاذ القرار السياسي على المستوى الأوروبي). ومن ناحية أخرى، تدرك الأحزاب الجهوية أن الزيادة في قوتها وطموحاتها أصبحت ممكنة أيضاً بفضل التكامل الأوروبي (وخاصة الاقتصادي) (28).

خاتمة:

في المجمل، يمثل الحكم الذاتي الإقليمي آلية قيمة للتغلب على الصراع وتمكين الأقليات المميزة والممركزة إقليمياً. وقد قدمت هذه الدراسة لمحات لبعض الحالات المقارنة، ولكن العالم يتميز بالعديد من المناطق التي تتمتع بوضع الحكم الذاتي: الطوارق (مالي)، وأوكيناوا (اليابان)، وباتاني (تايلاند)، ودونباس (أوكرانيا)، وخالستان (الهند)، والمناطق الأصلية في هاواي وألاسكا... ونأمل أن يكون الفهم الأفضل للعديد من نماذج الحكم الذاتي الإقليمي مفيدًا في تصميم أشكال مختلفة لسياقات محددة. حيث يمثل الحكم الذاتي استجابة مؤسسية متنوعة ومعقدة لإدارة الاختلاف والصراعات، والذي يحمل في طياته آثارا إيجابية محتملة للأطراف المعنية (الدولة المركزية والكيانات الفرعية). فأولا، يمنح حوافز أكبر لتوفير الصالح العام والرفاه الاقتصادي والاجتماعي التي من شأنهما أن يولدا شعورا أكبر بالقومية المدنية بين سكان الدولة المتنوعين عرقيا. وثانيا، على مستوى العلاقات الدولية المتضاربة، ونظرا للمخاطر العالية التي تنطوي عليها الصراعات بين الدولة المركزية والكيانات الفرعية، فإن مثل هذه المرونة (الحكم الذاتي) قد تكون في بعض الأحيان فضيلة، لأنها تسمح للدول بالتخلي عن ردود كجهات فاعلة مستقلة مهدداً. وقد تستخدم الحكومات الاستفتاءات أحياناً كإجراء لمواجهة المطالبات الإقليمية بالانفصال سواء من الداخل أو من الخارج. وعلى العكس من ذلك، تستخدم الحركات الانفصالية داخل الدول الاستفتاءات كأداة للترويج للانفصال، مع العلم أن التصويت بـ "نعم" من شأنه أن يعطي الشرعية الداخلية والخارجية لانتهاك السيادة الإقليمية للدولة ذات الصلة (25).

ولقد تم إنشاء العديد من أنظمة الحكم الذاتي لإدارة أو تسوية النزاعات طويلة الأمد بين البلدان، وبين المركز والأقاليم، وبين المجموعات المقيمة داخل الأقاليم الواحد. وقد تسعى القوى الدولية إلى استغلال الصراع الكامن في بعض مناطق الحكم الذاتي الإقليمي عبر استغلال المشاعر الانفصالية. ومن الأمثلة على تشجيع القوى العظمى للانفصال داخل منطقة ذات حكم ذاتي إقليمي، الإجراءات السرية التي اتخذتها روسيا في كتالونيا، حيث تدخلت الحكومة الروسية في استفتاء الاستقلال خلال سنة 2017 لصالح الحركة الانفصالية. وجاء الدعم لها في شكل وعود بتمويل روسي لإنشاء كتالونيا المستقلة، وحملات تضليل إعلامية تهدف إلى التأثير على نتائج الاستفتاء. وبالموازاة مع ذلك، كان النهج الذي اتبعته الصين اتجاه منطقة بوغانفيل وهي منطقة ذات حكم ذاتي إقليمي في بابوا غينيا الجديدة Papua New Guinea. Bougainville بعد استفتاء سنة 2019 مثالاً على تشجيع القوى العظمى لرعاية المناطق ذات الحكم الذاتي الإقليمي. حيث أظهرت الصين اهتمامها بمنطقة بوغانفيل كشريك أمني محتمل وعضو في مبادرة الحزام والطريق الصينية. وعلى الرغم من أوجه التشابه في سياق التحركات التي اتخذتها الصين وروسيا في هاتين الحالتين، فإن الاختلافات قد تجعل من هاتين الحالتين ظاهرتين مختلفتين تحليليا. ففي كاتالونيا، تحركت روسيا سرا لصالح موقف محدد (الاستقلال) في استفتاء مثير للجدل ومشكوك فيه قانونيا. وبالتالي فإن الحكم الذاتي الإقليمي قد يكون كافياً لإنشاء "مساحة منفصلة" داخل السياسة الوطنية، ولكن ليس في إطار السياسة العالمية. فالحكم الذاتي الإقليمي هو في الواقع جزء من نظام معياري دولي. لكن الأنظمة المعيارية تتغير باستمرار، وأحيانًا تتغير استجابة لديناميكيات الصراع في السياسة الدولية والتنافس بين القوى العظمى وربط مصالحها لغاية تعزيز الحكم الذاتي الإقليمي أو الانفصال، من خلال اقتراح العديد من الروابط أو نقاط الاتصال (26).

3.الحكم الذاتي وتحديات الأحزاب الجهوية:

يتم تعريف الأحزاب الجهوية وفقاً لأربعة معايير، أولاً، إنها منظمات سياسية مستقلة وتخوض الانتخابات. ثانياً، أنها حاضرة تنظيمياً و/أو ترشّح مرشحين على مستوى إقليم فرعي معين (جهة) من الدولة. ثالثاً، إن القيود الجهوية على نشاطها السياسي/الانتخابي هي نتيجة لهدفها الصريح المتمثل في الدفاع عن هويات ومصالح "جهتها" فقط. رابعاً، فإن المهمة الأساسية للأحزاب الجهوية هي تحقيق/حماية/تعزيز "نوع من الحكم الذاتي [الإقليمي]" بجهتها. ويستبعد المعيار الأول الأحزاب الإقليمية التي تعمل رسمياً أو بحكم الأمر الواقع كفروع إقليمية لحزب وطني. يستبعد المعياران الثاني والثالث الأحزاب على مستوى الولاية التي

فعل عنيفة والمخاطر المصاحبة لها، وفي الوقت نفسه تحافظ رسميا على مؤسسة السيادة الوطنية.

المراجع:

Suksi, Markku. 'Sub-state Governance through Territorial Autonomy. A Comparative Study in Constitutional Law of Power, Procedures and Institutions'. Berlin and Heidelberg: Springer2011. Page 94.

The online compendium Autonomy Arrangements in the World, 'The Autonomy Concept'. Accessed 01/11/2024.https://www.world-autonomies.info/project/autonomy-concept

Jakobsen, U., & Larsen, H. The development of Greenland's self-government and independence in the shadow of the unitary state. The Polar Journal, 14(1), (2024), pages 13-14.

https://doi.org/10.1080/2154896X.2024.2342117

The online compendium Autonomy Arrangements in the World, 'The Autonomy Concept', Supra.

Shane Barter, 'Understanding Self-Government: Varieties of Territorial Autonomy', Journal of Autonomy and Security Studies 8(1) 2024, pages 8-9. https://doi.org/10.61199/jass.142991

Maria Ackrén, 'Autonomous Island Regions', 50 Shades of Federalism,2008, accessed 08/11/2024: http://50shadesoffederalism.com/case-studies/autonomous-island-regions/

André Lecours, 'Nationalism and the strength of secessionism in Western Europe: Static and dynamic autonomy', International Political Science Review, Volume 43, Issue 5, November 5, 2020, Sage Journals. accessed 11 Nov 2024.

https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0192512120964902?icid=int.sj-challenge-page.citing-articles.11

Shane Barter, 'Understanding Self-Government: Varieties of Territorial Autonomy', Supra, pages 10-11.

Shane Joshua Barter, 'Understanding Self-Government: A Typology of Territorial Autonomy', Paper presented at Western Political Science Association (WPSA) annual meeting, Portland OR Friday, 11 March 2022 10-1145am Panel 24.7 "Issues in Urban Governance", pages 8-9. http://www.wpsanet.org/papers/docs/Autonomies%20Barter%20WPSA.pdf

Lafont, Cristina," 'The Democratic Ideal of Self-Government', Democracy without Shortcuts: A Participatory Conception of Deliberative Democracy" (Oxford, 2019; online edn, Oxford Academic, 19 Dec. 2019), https://doi.org/10.1093/oso/9780198848189.003.0002, accessed 20 Jan. 2025.

Edward Aspinall,' The Helsinki Agreement: A More Promising Basis for Peace in Aceh?', Washington, D.C.: East-West Center, 2005, page 66.

https://www.eastwestcenter.org/publications/helsinki-agreement-more-promising-basis-peace-aceh

Shane Joshua Barter, 'Understanding Self-Government: A Typology of Territorial Autonomy', Supra, pages 9-11.

Shane Barter, 'Understanding Self-Government: Varieties of Territorial Autonomy', Supra, pages 20-21.

Shane Joshua Barter, 'Understanding Self-Government: A Typology of Territorial Autonomy', Supra, pages 12-14.

Germà Bel, Xavier Cuadras-Morató, Toni Rodon,"Crisis? What crisis? Economic recovery and support for independence in Catalonia", Regional Science Policy & Practice, Volume 11, Issue 5, 2019, Pages 835. https://doi.org/10.1111/rsp3.12236

Gerry Mooney & Philip O'Sullivan, 'The impact of the Scottish Independence Referendum on Devolution and Governance in the United Kingdom', Northern Ireland Assembly, page 4.

https://www.niassembly.gov.uk/globalassets/documents/raise/knowledge_exchange/briefing_papers/mooneyosullivankesspaper1.pdf

González Campañá, Núria, 'Introduction', Secession and European Union Law: The Deferential Attitude, Oxford Studies in European Law (Oxford, 2024; online edn, Oxford Academic, 23 May 2024), pages 14-15. https://doi.org/10.1093/oso/9780198882596.003.0001, accessed 30 Dec. 2024.

Lecours, André, 'Nationalism and Secessionism: Autonomy, Static and Dynamic', Nationalism, Secessionism, and Autonomy (Oxford, 2021; online edn, Oxford Academic, 23 Sept. 2021), pages 30-37. https://doi.org/10.1093/oso/9780192846754.003.0002 accessed 11 Dec. 2024.

مفهوم الاتحادية Unionism : يعني دعم السياسة التي تنص على أن دول المملكة المتحدة يجب أن تظل موحدة، وخاصة أن أيرلندا الشمالية يجب أن تظل جزءًا من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

Cambridge Dictionary, https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/unionism

Coree Brown Swan & Daniel Cetrà 'Why Stay Together? State Nationalism and Justifications for State Unity in Spain and the UK', Nationalism and Ethnic Politics, (2020) pages-47-48.

https://doi.org/10.1080/13537113.2020.1716443

Ibid, page 51.

Coree Brown Swan & Daniel Cetrà 'Why Stay Together? State Nationalism and Justifications for State Unity in Spain and the UK', Supra, pages 55-58.

Gadi Heimann, Arie M Kacowicz, Galia Press-Barnathan, 'Sovereignty, self-determination and the contending logics of territorial distribution', International Affairs, Volume 101, Issue 1, January 2025, Pages 151–152. https://doi.org/10.1093/ia/iiae266

Kentros Klyszcz, I. U. 'Territorialisation, Patronage and Meddling: How Does Great Power Competition Impact Territorial Autonomy?'. Journal of Autonomy and Security Studies, 7(1), . (2023). PAGES 66–67. https://jass.ax/index.php/jass/article/view/91

Gadi Heimann, Arie M Kacowicz, Galia Press-Barnathan, 'Sovereignty, self-determination and the contending logics of territorial distribution', Supra, pages 152-154.

Kentros Klyszcz, I. U. 'Territorialisation, Patronage and Meddling: How Does Great Power Competition Impact Territorial Autonomy?'. Supran, pages 66–68.

Massetti, E., & Schakel, A. H. Between autonomy and secession: Decentralization and regionalist party ideological radicalism. Party Politics, 22(1), (2016). Page 62. https://doi.org/10.1177/1354068813511380

Massetti, E., & Schakel, A. H.. From staunch supporters to critical observers: Explaining the turn towards Euroscepticism among regionalist parties. European Union Politics, 22(3), (2021). Page 17.

https://doi.org/10.1177/14651165211001508